Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

موقف ابن هشام من نحاة المغرب والاندلس

سبقت الإشارة إلى ما وصل إليه النحو على يد علماء الأندلس والمغرب، وما وفقوا له من استدراكات، نتيجة عكوفهم على دراسته وإخلاصهم فى خدمته حقبة من الزمن، حتى صار لهم فيه أثر، ونسب إليهم مذهب، وسنبين هنا موقف ابن هشام من هذا المذهب الذى يعد خاتمة المذاهب النحوية.

١ - قال فى الكلام على «حتى»: وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز: ضربت القوم حتى زيد ضربته، بالخفض ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل ضربته توكيداً لضربت القوم.

قال: وإنما جاز الخفض فى حتى نعله؛ لأن ضمير ألقاها للصحيفة، ولا يجوز أن يقدر على هذا الوجه أنه للنعل، ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافًا للزجاج، وابن درستويه، زعمًا أنها فى محل جر بحتى ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات، أو ما فى تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها أن كسروها فقالوا: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على أنَّ فتحت همزتها نحو: ﴿ذلك بأنَّ الله هو الحق﴾ [الحج :٦] (١).

٢ - وقال فى الكلام على «غير» وتستعمل غير المضافة لفظًا على وجهين:

أحدهما: وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو ﴿نعمل صالحًا غير الذى كنا نعمل﴾ [فاطر: ٣٧] أو لمعرفة قريبة منها: نحو ﴿صرط الذين أنعمت عليهم﴾ [الفاتحة: ٧] .. الآية؛ لأن المعرف الجنسى قريب من النكرة؛ ولأن غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف، ويرده الآية الأولى.

والثانى: أن تكون استثناء فتعرب بإعراب الاسم التالى إلا فى ذلك الكلام فتقول: جاء القوم غير زيد بالنصب، وما جاءنى أحد غير زيد بالنصب والرفع،

(١) مغنى اللبيب ١ : ١١٣ - ١١٤ .